

علم اللغة العدلي: نقطة إلتقاء ثلوث اللغة والقانون والجريمة في معترك التحقيقات الجنائية (دراسة تعريفية)

الرئيس المناوب الأسبق لقسم خدمات اللغات بلجنة
التحقيق الدولية المستقلة - التابعة للمحكمة الجنائية
الدولية - لبنان

د. صلاح الصافي رحمة الله البدوي

مستخلص:

علم اللغة العدلي هو واحد من أهم فروع علم اللسانيات ، رغمًا عن كونه أقل القادمين الجدد لمضمار التحقيقات الجنائية شهرةً . فقد كان أول من إستخدم مصطلح «علم اللغة العدلي» هو أستاذ اللسانيات «جان سفارتييفيكس» ضمن كتابه الذي نُشر في عام 1968 بعنوان: «أقوال إيفانس: قضية في علم اللغة العدلي». وفي حقبة ثمانينيات القرن الماضي ناقش علماء اللسانيات الأستراليون تطبيقات علم اللغة الإجتماعي على المسائل القانونية. يُعرف «جون أولسون» علم اللغة العدلي بأنه: «تطبيق قواعد علم اللسانيات على المسائل القانونية» . ويغطي علم اللغة العدلي ثلاثة مجالات هي : العملية القانونية ، ولغة القانون ، واللغة بإعتبارها أداةً من أدوات الإثبات. ومن حيث التطبيق ، ظل علم اللغة العدلي ومايزال يُستخدم في مجال التحقيقات الجنائية لأغراضٍ مختلفة منها ، على سبيل المثال ، لا الحصر، تحديد الشخص المنسوب إليه قول معين . وتحقيقاً لهذا الغرض، تم وضع العديد من فروع علم اللسانيات تحت تصرف المعنيين بعلم اللغة العدلي في مختلف السياقات القانونية، بما فيها علم الأسلوبية العدلي ،وعلم لغة اللهجات العدلي ، والترجمة ، وعلم الصوتيات العدلي ، وعلم الإستنساخ النصي العدلي . وقد تواصل نمو علم اللغة العدلي، حتى أضحى علماً قائماً بذاته ، حتى أن الجامعات قد إفتتحت له أقساماً خاصة به تمنح الدرجات العليا ، كما سُكلت له الإتحادات الدولية. فضلاً عن ذلك، أسهم علم اللغة العدلي في فك طلاسم العديد من أكثر الجرائم غموضاً في سائر أنحاء العالم . فأضحى إستخدام هذا العلم في يومنا هذا من بين أهم أدوات التحقيقات الجنائية التي تعتمد عليها أشهر هيئات الإستخبارات الأمريكية من قبيل مكتب التحقيقات الفيدرالية ووكالة الإستخبارات المركزية. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه علم اللغة العدلي ، فإن عدم مألوفية

أساليب وأعراف إستخدامه في مجال الإثبات في اوساط القانونيين من قبيل القضاة والمحامين أصبحت مدعاةً لبذل المزيد من الجهد لتبصير هذه الفئات بإستخدام هذه الأساليب ومراعاة هذه الأعراف في سياق إجراءات المحاكم وغيرها من السياقات القانونية. تهدف هذه الورقة إلى التعريف بعلم اللغة العدلي من خلال تسليط الضوء على مفهومه ، ونشأته، وأهم فروعهِ وإستخداماته في السياق القانوني بتحقيقاته ومحاكماته، وقد أوردت الورقة بعض القضايا الشهيرة التي تم فيها الإحتكام إلى هذه العلم تقريباً للصورة القارئ. وأختتمت الورقة بتوصيات تصب في خانة إشاعة هذا العلم من خلال تضمينه في مناهج التدريب والدراسة بمؤسسات التعليم العالي. وجدير بنا أن نشير إلى أن هذه الدراسة تستمد أهميتها من كونها تميظ اللثام عن علم يضييق نطاق المعرفة به، سيما في أوساط سلطات إنفاذ القانون في بلادنا على وجه الخصوص، وفي السودا الأعظم من بلدان العالم الثالث على وجه العموم ، حيث لا تجد أنماط التواصل الإجرامي حيزاً لها في سياق التحقيقات الجنائية بسبب جهل هذه السلطات بعلم اللغة العدلي أو لإفتقارها للوسائل والمهارات اللازمة لتطبيق قواعده في سياق مساعي الكشف عن الجرائم. لذلك فإن هذه الدراسة تأتي بمثابة لفت نظرٍ لهذه السلطات لأهمية هذا العلم ودوره في فك طلاسم الجرائم.

كلمات مفتاحية: تحقيقات - علم اللغة - الجرائم اللفظية- الإثبات

اللغوي- خبراء اللغة

Abstract:

Forensic Linguistics is one of the most important, yet least known among the late comers to the arena of criminal investigations. The term 'Forensic linguistics' was used for the first time by Professor of Linguistics Jan Svartvik in a book he published in 1968, under the title "The Evans Statements: a Case for Forensic Linguistics". In the 1980s, Australian linguists discussed the application of linguistics & sociolinguistics to legal issues. John Olsson defines Forensic Linguistics as: "the application of linguistics to legal issues". Forensic linguistics covers three main

areas of work: the language of the legal process, the language of law & language as evidence. In terms of application, forensic linguistics has been, & is still being used in the field of criminal investigations for a variety of purposes including, but not to the exclusion of, author identification. For this purpose, several branches of applied linguistics are placed at the disposal of forensic linguists in various legal contexts, including Forensic stylistics, discourse analysis, linguistic dialectology, translation, Forensic phonetics and Forensic transcription. Forensic linguistics has now grown as a stand-alone mature discipline for which university departments have been opened, international associations established & post-graduate degrees offered. Forensic linguistics has contributed to deciphering the most mysterious crimes all over the world. The use of forensic linguistics is currently common among key criminal investigation & intelligence bodies including the FBI & the CIA. Despite the success achieved by forensic linguists, unfamiliarity of some of them with court protocols & evidence rules, & unfamiliarity of judges with techniques & rules of applied linguistics call for more effort to be made to familiarize linguists with court proceedings' contexts & judges with forensic linguistics approaches & modes. This paper aims at introducing forensic linguistics by casting light on its concept, evolution & its most important branches & applications in legal contexts including those pertaining to investigations & those pertinent to trials. Toward drawing a vivid picture for this science, the paper cites some famous cases in which forensic linguistics was resorted to as a criterion for making judgments. The paper concludes by making recommendations on the need to disseminate this science by means of its inclusion in university training & teaching

curricula. It is worthy to mention that the importance of this study stems from the fact that it unveils a narrowly known science, especially among law enforcement agencies in our country, and in the vast majority of the third world countries in general, where a meager space is devoted for patterns of criminal communication as part of criminal investigations, due to either ignorance of these agencies about forensic linguistics, or their lack of knowledge about means and skills necessary for the application of forensic linguistic techniques to efforts aiming at crime detection. Building on the foregoing exposition, it could be said that, this study comes as an endeavor to draw attention to the significance of this science and its role in crime deciphering.

مقدمة:

إتسمت الجريمة منذ نشأتها على مر العصور بتسارع وتيرة تطور أنماطها وأساليبها وأدواتها. فالجرمون في سعيهم لطمس معالم جرائمهم للحيلولة دون إقتفاء السلطات لآثارهم يعمدون إلى ابتكار أساليب مستحدثة رغبةً منهم في إخفاء هوياتهم. وقد إقتضى تسارع وتيرة تطور الجريمة على سلطات إنفاذ القانون تسريع وتيرة تطوير أساليب الكشف عن الجريمة ومكافحتها. وفي سياق هذا السباق المحموم بين الجريمة والقانون، برزت الكثير من أدوات الجريمة المستحدثة وطرق إرتكابها مما أدى إلى بروز المزيد من أساليب الكشف والمكافحة على الجانب الآخر. فما أن ظهر تطور تقني حتى إستغله المجرمون وأضافوه لأدوات جرائمهم، وعمل القائمون على أمر مكافحة الجريمة على إبتكار أساليب مضادة تعين على الكشف عن هذه الأدوات الإجرامية.

فالتطورات التي شهدتها مجال تقنية المعلومات، على سبيل المثال، وجدت طريقها إلى أوكار الجريمة، حيث حولها المجرمون إلى أدوات إجرامية تسهل إرتكاب الجرائم وتجعل من العسير على القائمين على أمر مكافحة الجريمة الكشف عنهم وإلقاء القبض عليهم. وفي إطار الحرب الشعواء بين العناصر الإجرامية وسلطات إنفاذ القانون برزت العديد من الوسائل في معترك

التحقيقات الجنائية ، والتي كان من ضمن آخر مستجداتها ظهور علم اللغة العدلي الذي لا يقل أهمية عن كل أدوات التحقيق في الجرائم وفك طلاسمها . وذلك علم تشكل مجالاته نقطة يلتقي عندها ثلوث اللغة والقانون والجريمة في معترك التحقيقات الجنائية.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على علم اللغة العدلي مبيّنة مفهومه، ونشأته ، ومجالاته وأدواته التي يُستفاد منها في كشف هويات المجرمين من خلال سبر غور أنماط اللغة التي يستخدمونها في سياق ارتكابهم لجرائمهم. وغني عن القول أن هذه الورقة ، كما يشير عنوانها، تعتمد المنهج الوصفي في تناولها لهذا العلم والبحث فيه. وقد عمدت هذه الورقة إلى إيراد الكثير من النماذج التطبيقية لتقريب الصورة على نحو يمكن القراء الناطقين بالعربية من فهم هذا العلم ، سيما في ظل شح المؤلفات التي كُتبت عن علم اللغة العدلي باللغة العربية. لذلك يلاحظ القارئ الكريم أن جُل المصادر والمراجع التي إستندت عليها هذه الورقة هي مصادر كُتبت بغير العربية. لذلك يلفت النظر تعدد الأسماء التي أطلقت على هذا العلم بسبب تعدد مشارب المترجمين ، إذ شاع من ضمن مسمياته إسم اللسانيات الجنائية وعلم اللّغة الجنائيّ وعلم اللغة الشرعي. ولا بد في هذا الصدد من أن نشير إلى أن الباحث قد أثر إعتقاد صفة «العدلي» وليس «الجنائي» أو «الشرعي» في مُسمى هذا العلم كما شاع عند البعض ، بإعتبار أن صفة «العدلي» مظلة أكثر إتساعاً تستوعب جميع العمليات القانونية ذات الصلة بالجريمة من مرحلة مساعي الكشف عنها حتى مرحلة المحاكمة ، وذلك على خلاف صفة «الجنائي» التي توحى بأن أساليب هذه العلم يتم تطبيقها على القضايا الجنائية دون سواها، خلافاً لحقيقة أن علم اللغة العدلي يُستفاد من أساليبه حتى في حسم النزاعات المدنية التي قد لا تنطوي كلها على عنصر جنائي . أما صفة «الشرعي» فقد عمد الباحث إلى تحاشيها لما تنطوي عليه من ضلال معنى دينية بحتة علقت بأذهان القراء مما قد يحملهم بعيداً عن حقيقة مدلول المُسمى.

علم اللغة العدلي (Forensic Linguistic) : مفهومه ، ومجالاته ، ونشأته :

وردت العديد من التعريفات لعلم اللغة العدلي ، نختار من بينها أشهر ثلاثة: اولها تعريف «كوك» الذي يرى أن علم اللغة العدلي «يشير إلى أستخدام الإثبات اللغوي في التحقيقات الجنائية وغيرها من التحقيقات القانونية».(1)

كما يعرف الدكتور «جون اولسون» مدير معهد علم اللغة العدلي هذا العلم بأنه: «تطبيق علم اللغة على المسائل القانونية». وهو يرى أن علم اللغة العدلي ينطوي على تطبيق المعرفة اللغوية على سياق إجتماعي معين، هو على وجه التحديد المجال القانوني الذي جاءت منه كلمة «عدلي». وعليه، يمكن القول بأن علم اللغة العدلي في اوسع معانية يشكل نقطة إلتقاء اللغة بالجريمة والقانون، إذ يضم هذا العلم تحت مظلته: القانون وإنفاذ القانون، والمسائل القضائية، والتشريع، والنزاعات، والإجراءات القانونية التي يتم اللجوء إليها لكشف الإنتهاكات التي تطال القانون، كما قد تقتضي اللجوء إليه بعض الضرورات التي تستوجب معالجات قانونية. (2) وحسب تعريف مركز المعرفة اللغوية بجامعة «آستون»، فإن علم اللغة العدلي هو: « فرع من فروع علم اللغة التطبيقي Applied Linguistics لكونه يُعنى بتطبيق المعارف والوسائل اللغوية على السياق العدلي للقانون واللغة والتحقيقات الجنائية، والمحاکمات والإجراءات القضائية». (3)

مجالات علم اللغة العدلي:

يضم علم اللغة العدلي ثلاث مجالات لغوية رئيسية هي:
لغة الإجراءات القانونية:

ويناقش هذا المجال أنماط اللغة الراتبة التي يُلاحظ أن المشاركين بمن فيهم القضاء والمحامون والشهود يستخدمونها في قاعات المحاكم كل من منظوره الخاص.

لغة القانون:

وهي اللغة السائد إستخدامها ضمن نظام قانوني مُعين، وعلى وجه الخصوص الأساليب والمصطلحات المهنية. ويناقش هذا المجال على نحو مُتعمق كيفية دراسة لغة القانون وتدريسها على نحو يجعل فهمها أكثر سهولة.

اللغة بإعتبارها من وسائل الإثبات:

ويُعنى هذا المجال باللغة بإعتبارها وسيلة للتواصل، إلى جانب كونها وسيلة للتحقق من هوية مستخدميها. ولهذا الغرض يستفيد هذا المجال من علوم أخرى ذات صلة بالتواصل واللغة تشمل علم الأصوات الكلامية، وعلم التراكيب اللغوية، وعلم المفردات النصية والخطابية والبراغماتية. (4)

ظهر مصطلح علم اللغة العدلي لأول مرة في التاريخ عام 1946 في كتاب عن اللغة الإنجليزية القانونية بعنوان «علم دلالة اللغة الإنجليزية العدلي»

The Semantics of Forensic English « مؤلفه «فيليبريك» Philbrick ، غير أن ذلك المصطلح لم يجد طريقه إلى حيز التداول ، فضل حيبساً بين دفتي ذلك الكتاب ، دون أن يأبه به أحد. وبعد مضي أربعين عاماً على نشر ذلك الكتاب ، نشر عالم اللسانيات الأسترالي بروفسير «جان سفارتيفيش» Jan Svartvik في عام 1968 كتاباً على نفس الشاكلة بعنوان «أقوال إيفانس : قضية في علم اللغة العدلي» "The Evans Statements: Case for Forensic Linguistics". ويجدر بالذكر أن «سفارتيفيش» هو أول من إستخدم مصطلح علم اللغة العدلي. وقد إستمر مصطلح علم اللغة العدلي يقبع خارج دائرة الإستخدام حتى عام 1968، عندما أورد له لأول مرة بروفسير «جان سفارتيفيش» في سياق تحليله لأربعة أقوال أدلى بها شخص يُسمى «تيموثي جون إيفانس» في مخفر شرطة «نوتينغ هيل» بلندن في عام 1953. فقد كان هذا الرجل مُتهماً بقتل زوجته وطفله. وقد تمت محاكمته وصدر ضده حكم بالأعدام أمام محكمة الجنايات المركزية بلندن. وتم تنفيذ حكم الإعدام في حقه شنقاً في سجن «بينتونفيل». وفي حقبة الستينيات أثارت جدلية الأقوال التي أدعي بأن «إيفانس» قد أدلى بها للشرطة عقب إلقاء القبض عليه شكوك العديد من المواطنين بمن فيهم أحد الصحفيين المشهورين اسمه «لودوفيتش كنيدي» Ludovic Kennedy ، وبعض السياسيين . وقد أفلح هؤلاء في إقناع السلطات بإعادة فتح ملف التحقيق في قضية «إيفانس» بغرض إخضاع الأقوال المنسوبة «لإيفانس» لتحقيقاتٍ جديدة . فتم تكليف بروفسير «جان سفارتيفيش» بتحليل تلك الأقوال. فعمد البروفسير «جان سفارتيفيش» إلى إخضاع الاختلافات بين أساليب تلك الأقوال لطريقة التحليل الكمي المألوفة في الدراسات اللغوية ، حيث يتم وفقاً لها التركيز على أنماط اللغة ، وعلى وجه التحديد التراكيب اللغوية المتكررة الإستخدام في أسلوب المُشتبه به . وسرعان ما خلصت التحليلات إلى أن الأقوال المنسوبة لذات الشخص تضمنت أسلوبين مختلفين ، كما كشفت عن أن إسم «جون كريستي» قد ورد ضمن أحد الإقوال المنسوبة لإيفانس . و«كريستي» هذا الذي عاش مع «إيفانس» في نفس البناية كان قاتلاً معروفاً بإرتكابه لسلسلة من الجرائم . وكانت فحوى التقرير الذي رفعه بروفسير «سفارتيفيش» أنه من المستحيل أن يكون «إيفانس» هو ذات الشخص الذي أدلى بتلك الأقوال الأربعة ، لأن أسلوبه في الكلام وأسلوب إستخدامه للأدوات النحوية يختلفان تماماً عن أسلوب الأقوال

المنسوبة إليه ، فكانت النتيجة أن تمت تبرئة «إيفانس» بعد شنقه ، من تهمة قتل زوجته وطفله. ومنذ ذلك الحين شهدت قاعات المحاكم العديد من القضايا التي إحتكم فيها القضاة لشهادات خبراء اللغة لإصدار أحكامهم . وقد تراوحت النزاعات في سياق تلك القضايا ما بين النزاع حول معاني كلمات وردت ضمن مُسمى علامة تجارية ، إلى إدعاء الملكية الحصرية لعبارات بعينها في قضايا تتعلق بالملكية الفكرية ، إلى تزوير نصوصٍ بأكملها في سياق الدفاع عن متهم بجريمة قتل.

أُلفت النتائج التي خلصت إليها بحوث علم اللغة العدلي في بواكير شيوعها خلال حقبة التسعينيات بظلالها على العديد من المجالات الأخرى بما فيها فقه اللغة ، والقانون والأنثروبولوجيا ، وعلم الإجتماع ، وعلم الأصوات العدلي في العديد من انحاء العالم ، وعلى وجه الخصوص أستراليا وأوروبا وأمريكا الشمالية .⁽⁵⁾

سار تطور علم اللغة في بواكير عهده بوتيرة بطيئة ، حيث كان ذكره يرد لماماً في مقالاتٍ متناثرة هنا وهناك تتناول تحليلاتٍ لإعترافاتٍ مثيرة للجدل في قضايا تُهم الراي العام ، إلى جانب تقييماتٍ تحليلية للغة غير المُتسقة التي يستخدمها المهاجرون عندما تدون الشرطة أقوالهم في سياق قضايا الهجرة غير الشرعية، غير أنه ما إنقضت الخمسة عشر عام الأولى حتى إنطلق تطور هذا العلم بوتيرة متسارعة ، حيث تزايد عدد الحالات التي تم فيها إستدعاء خبراء اللغة للإدلاء بشهاداتهم في قاعات المحاكم. ومع إقتراب الالفية الثانية شهد علم اللغة العدلي تحولاً ملحوظاً، حيث أصبح يُنظر إليه على أنه علم إكتمل نضوجه ، مما شجع على قيام العديد من الكيانات الدولية المعنية بدراساته وإستخداماته، حيث تم تشكيل إتحادين مهنيين ينضوي تحت لوائهما خبراء علم اللغة العدلي هما: الإتحاد الدولي لعلماء اللغة العدلي (IAFL) في عام 1993 والإتحاد الدولي لعلماء الصوتيات والسمعيات (IAFPA)). وفي عام 2017 ، تم تأسيس الإتحاد النمساوي لعلم اللغة القانوني (AALL) . وكان عام 1994 قد شهد صدور مجلة متخصصة تحت مُسمى «مجلة علم اللغة العدلي» ، غير ان إسمها قد تم تغييره في عام 2003 لتصبح «المجلة الدولية للكلام واللغة والقانون» ، وذلك بغرض توسيع نطاق دائرة قراءها.⁽⁶⁾ ومنذ اواخر الثمانينيات ظل علم اللغة العدلي يشهد المزيد من التطورات المتلاحقة، حيث إنتظمت

العالم العديد من المؤتمرات العلمية حوله . ففي المانيا نظم مكتب الشرطة الإتحادية الجنائية عام 1988 مؤتمراً إستمر لمدة يومين تناول قضايا علم اللغة العدلي . وفي بريطانيا نظمت جامعة «بيرمنجهام» أول سمنارٍ حول علم اللغة العدلي في عام 1992 شاركت فيه وفود من كل من استراليا والبرازيل واليونان واوكرانيا وهولندا والمانيا.

كما تم في «بيرمنجهام» في عام 2008 ايضاً تاسيس مركز جامعة «آستون» لعلم اللغة العدلي لمقابلة الطلب المتزايد على تعلم مهارات هذا العلم. إلى جانب ذلك، بادرت جامعة «كارديف» في عام 1999 بإفتتاح أول برنامج لمنح درجة الماجستير في علم اللغة العدلي (7) ومن أهم ما لوحظ عن تطور علم اللغة العدلي أنه ظل يلاحق التطورات التي تشهدها كل المجالات ذات الصلة بالتواصل اللغوي فيحيلها إلى أدوات يستفيد منها القائمون على أمر مكافحة الجريمة . لذلك ، ما أن ظهر علم البرمجيات حتى تنباه علم اللغة العدلي وطور منه ما يُعرف الآن بعلم «البرمجيات العدلي» Forensic Software . وهو علم يُعنى بإستخدام أساليب علم البرمجيات في الكشف عن جرائم القرصنة الألكترونية إستناداً على تحليل أساليب برمجة أجهزة الحاسوب ومضاهاتها بالبرامج المُشْتبه بقرصنتها من خلال تتبع سلاسل تعليمات البرمجة. وقد تسارعت خطوات تطور علم اللغة العدلي وثبتت وثوقيته حتى إعتدت كبريات هيئات التحقيق الجنائي وأجهزة الإستخبارات الامريكية مثل وكالة الإستخبارات المركزية CIA ومكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية FBI أساليب علم اللغة العدلي في تحقيقاتها. والآن يوظف مكتب التحقيقات الفيدرالية خبراء الادلة الجنائية اللغوية ضمن طاقمه لمساعدته في التحقيقات ذات الصلة بجرائم الفساد والتجسس وغيرها. ومن بين أشهر من تولوا وظيفة خبير الأدلة الجنائية اللغوية في مكتب التحقيقات الفيدرالية ضابط الشرطة السابق «فيتزجيرالد» الذي برزت مهاراته في مجال تحليل النصوص التي مكنته من فك طلاسم قضية «ثيودور جون كيزاميسكي» بروفسير الرياضيات السابق الذي إعتنق المذهب الفوضوي، فضل يروع المجتمع الأمريكي بالتفجيرات التي درج على تنفيذها خلال الفترة من 1978 حتى 1995. وقد كان هذا الرجل يستهدف بتفجيراته الجامعات وشركات الطيران ، لذلك عُرفت قضيته في سجلات مكتب التحقيقات الفيدرالية بإسم قضية «UNABOMB» وهي إختصار

لعبارة «مفجر الجامعات وشركات الطيران» (university & airline Bomber)) ، بإعتبار أن العاملين فيها هم من أكثر الفئات التي لها صلة بإستخدام التقنيات الحديثة. وكان هذا الرجل قد بعث برسائل لصحيفتي «نيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست» وعد فيها الصحيفتين بالتخلي عن تفجيراتهما إذا نشرت إحداهما مقالة كتبها بعنوان (المجتمع الصناعي ومستقبله) ، أورد فيها أن تفجيراتهما ما هي إلا محاولة للفت الإنتباه إلى الإنتهاكات التي تقع على حرية البشر وكرامتهم بفعل التقنيات الحديثة . وقد كانت التفجيرات التي نفذها هذا الرجل موضوعاً لأطول التحقيقات وأوسعها نطاقاً وأعلاها تكلفةً يجريها مكتب التحقيقات الفيدرالية. ونجح «فيتزجيرالد» في فك طلاسم هذه القضية من خلال تحليله لرسالة بعث بها «كيزاميسكي» لأخيه «ديفيد» بعد أن اقنع «جانيت رينو» المدعي العام الأمريكي أحد الصحيفتين بنشر مقالة «كيزاميسكي» الذي تم التعرف على هويته وإلقاء القبض عليه في عام 1996. (8)

جرائم اللغة:

هنالك العديد من الجرائم يتم إرتكابها عن طريق اللغة. أي ان اللغة تكون هي اداة الجريمة . ومن بين الجرائم التي تكون اداتها اللغة ، ويمكن ان يساعد علم اللغة العدلي في التحقيق فيها: جرائم الإبتزاز ، وطلب الفدية، والإغواء، والتحرش ، والإستدراج عن طريق شبكة الإنترنت والتهديد، ونشر خطاب الكراهية ،والرشوة والسرققات الأدبية وشهادة الزور ، وقضايا الملكية الفكرية برمتها. ويتمثل الفرق الرئيسي بين هذه الجرائم وغيرها من الجرائم التي يمكن إثباتها بالدليل اللغوي في إن إرتكابها لا يقتضي تهديد الطرف الآخر أو إيقاع الأذى به. فمجرد التلفظ بما يفهم منه العرض ، أو الإغواء ، أو التهديد يكفي ليشكل جريمة. ففي هذه الحالات ليست القضية هي تحديد هوية المتلفظ ، ولكن تحديد عما إذا كانت هذه الجرائم قد وقعت بالفعل أم لا. فهذه الجرائم هي في جوهرها لفظية، ينطوي فيها اللفظ وحده ، وإن لم يتبعه فعل آخر» على جريمة.

إن أول الروابط بين الجريمة ومرتكبها التي تقفز إلى الذهن في جرائم التي يُستعان فيها باللغة للكشف عن هوية المجرم هي البصمة اللغوية ، فمتلماً يخلف المجرم ورائه آثار بصمات أصابعه على الأدوات التي يلامسها في مسرح الجريمة ، تخلف اللغة التي يستخدمها المجرم في سياق إرتكابه للجريمة مجموعة

من المؤشرات اللغوية التي تشكل مجتمعةً أو منفردةً بصمته اللغوية ومن بين هذه المؤشرات اللغوية اللهجة الشخصية التي يتفرد بها الشخص «Idiolect». لكل شخصٍ طريقته المتفردة التي تميز أنماط سلوكه اللغوي من قبيل إختيار المفردات وأسلوب التلفظ بها وطريقة كتابتها. كما أن لكل مجموعةٍ إجتماعية خصائصها اللغوية التي تشكل لهجتها الإجتماعية «Sociolect» التي يمكن من خلالها حصر البحث عن المشتبه به في أفراد مجموعة معينة ثبت إنتماؤه لها من خلال تحليل النمط الغالب على سلوكه اللغوي الذي يشير إلى إنتماء الشخص إلى مجموعة إجتماعية معينة. ومن أبرز أنواع اللهجات الإجتماعية في دوائر التحقيقات الجنائية المفردات والأنماط اللغوية «المشفرة» السائدة بين أفراد مجموعة إجرامية معينة «Closed Register» كاللغة التي يتداولها مروجو المخدرات، واللصوص، ومهربو البشر، والإرهابيون وغيرهم من أفراد عصابات الجريمة المنظمة. وهي لغة تنحصر معرفتها على أفراد المجموعة الإجرامية المعنية ويصعب على الآخرين فهمها. وبذلك يُعتبر استخدام أنماط لغوية معينة من الوسائل التي تحصن بها المجموعات الإجرامية نفسها ضد تدخل الآخرين، سيما أفراد الهيئات المعنية بكشف الجريمة.⁽⁹⁾ ونظراً لإتساع نطاق الجرائم التي تكون أداؤها اللغة، فإن خبير الأدلة الجنائية اللغوية يعتمد في عمله على نطاقٍ واسع من المصادر تشمل، على سبيل المثال، لا الحصر محتويات البريد الإلكتروني، والرسائل النصية والمكالمات الهاتفية. وفي عمله يعتمد خبير الأدلة الجنائية اللغوية أيضاً على تحليل المحتوى اللغوي للنص موضع الجريمة من حيث التراكيب اللغوية وإختيار الكلمات، ووظائفها وسياق استخدامها، وغيرها من مكونات اللغة التي تكشف عن دلالة استخدامها.⁽¹⁰⁾

كما أن بعض الالفاظ قد تكشف عن غياب القصد الجنائي أو وجوده ودرجته. ففي قضية «اوسكار بسترويس» بطل الألعاب الأولمبية للمعاقين الذي وجهت إليه محكمة «بريتوريا» تهمة قتل صديقته بإطلاق النار عليها اثناء وجودها داخل الحمام، دفع بيسترويس بأنه كان يعتقد بأن لصاً قد تسلل إلى شقته واختبى داخل الحمام. فسأله ممثل الإدعاء عما إذا كان قد وجه مسدسه نحو باب الحمام أم سدهه (Were you pointing, or aiming your gun when you fired at the bathroom door

فمن حيث الدلالة يخفف توجيه السلاح نحو شخص (point) من تهمة القصد الجنائي، بينما يثبت تسديد السلاح (aim) القصد الجنائي ويؤكد، لأن دلالة التوجيه اضعف من دلالة التسديد، فالأولى قد تكون لمجرد التهديد، بينما تدل هذه الأخيرة على جدية المتهم في إطلاق النار وسبق إصراره وتعمده استخدام السلاح في وضعية تكون فيها الإصابة مؤكدة. (11)

استخدام وسائل الإثبات اللغوي في سياق التحقيقات الجنائية منذ بزوغ فجر علم اللغة العدلي شاع تطبيق أساليبه على سائر مجالات النزاعات القانونية، حيث أفلح خبراء الأدلة اللغوية في مساعدة القضاة في الوصول إلى أحكام ناجزة وعادلة إستناداً إلى قواعد الإثبات اللغوي. ونستعرض ادناه المجالات التي درجت في سياقها المحاكم على الإستعانة بشهادة خبراء علم اللغة العدلي:

1. تحديد هوية من صدر عنه القول Author's identification

إن تحديد عما إذا كان شخص بعينه قد صدر عنه قولاً معيناً لفظاً، أو كتابةً تنطوي على فعلٍ مُجرم يكشف عنه تحليل لهجة ذلك الشخص، إلى جانب الأنماط اللغوية السائدة الاستخدام عنده من قبيل المفردات، والمتلازمات اللغوية وطريقة النطق، والهجاء واستخدام قواعد النحو. ومن خلال هذا النمط من التحليل يستطيع خبراء الأدلة اللغوية نسبة القول إلى شخص معين في سياق التحقيقات الجنائية وغيرها.

2. علم الأسلوبية العدلي (Forensic Stylistics)

ويقوم هذا العلم على إخضاع النصوص الشفاهية والمكتوبة لقواعد التحليل اللغوي العلمي لتحديد وقياس مضامينها ومدلولاتها ومن ثم التعرف على هوية الشخص الذي صدرت عنه، أو نسبها إلى شخص معين، كما هو الحال في قضايا السرقات الأدبية.

3. تحليل الخطاب (Discourse analysis)

يُعنى تحليل خطاب بتحليل النصوص المكتوبة والشفاهية لكشف مدلولاتها. وفي السياق القانوني نعني بذلك مدلولات اللغة التي تكون أساساً للتبرئة أو التجريم في المحاكم.

4. علم دراسة اللهجات (Forensic Dialectology)

كما يدل اسمة، يُعنى هذا العلم بدراسة اللهجات بطريقة منهجية إستناداً على المعلومات الأنثربولوجية. وتحفظ لنا سجلات المحاكم الكثير من

السوابق القضائية التي تم فيها التوصل إلى الجاني من خلال تحديد لهجته، كما سنرى في جزء لاحق من هذه الورقة.

5. علم الأصوات العدلي (Forensic phonetics)

يتعامل خبراء علم الأصوات العدلي مع النصوص التي يتم تحويلها من تسجيلات صوتية إلى نصوص مكتوبة (كما هو الحال عند تفريع شريط مسجل على الورق). ويمكن أن تساعد النصوص المستنسخة من مواد صوتية على كشف معلومات تتعلق بالخلفية الإجتماعية والإقليمية للمتحدثين. كما يمكن لعلم الأصوات العدلي أن يحدد أوجه الشبه ما بين متحدثين في تسجيلين صوتيين منفصلين. ومن الأساليب الشائعة الإستخدام في مجال علم الأصوات العدلي ما يُعرف بمصطلح (الإصطافات الصوتية)، وهو المصطلح المرادف لطابور الشخصية "Identity Parade"، حيث يتم إسماع الشاهد أو الضحية تسجيلات صوتية لعددٍ من المشتبه بهم، ويُطلب منهم التعرف على صاحب الصوت المطلوب. وفي هذا السياق تتم مضاهاة الإصطافات الصوتية ببيانات البصمة الصوتية. ويتم إستخدام أسلوب المضاهاة هذا في حالة وجود تسجيل صوتي لمكالمات هاتفية واردة من أكثر من مُشتبه به، كما هو الحال في الجرائم التي تتلقى فيها الضحية مكالمات عبر الهاتف، مثل جرائم الإبتزاز، والإختطاف، والتهديد بوجود قنبلة مثلاً، وجرائم التآمر وكذلك في حالة الإعترافات التي يُفصح عنها المُتهم لشخص آخر.⁽¹²⁾

6. علم الإستنساخ النصي العدلي (Forensic transcription)

وهو يُعنى بنوعين من الإستنساخ النصي: أولهما الوثائق المكتوبة، والآخر التسجيلات المرئية والمسموعة، (إذ قد يلزم الأمر في سياق التحقيقات الجنائية وأعمال المحاكم إستنساخ الأشرطة المرئية والمسموعة وتحويلها إلى نصوص مكتوبة). وتكمن أهمية الإستنساخ النصي الدقيق للنصوص في أن البيانات المُستنسخة تصبح مصادر للقرائن التي تستند عليها المحاكم في إصدار أحكامها.⁽¹³⁾

نموذج للتحليل الذي يقوم به خبير الأدلة الجنائية اللغوية في سياق التحقيق في جريمة:

قصدنا من هذا الجزء من الورقة تقريب الصورة للقارئ من خلال عرض نموذج عملي واقعي يلقي الضوء على أساليب التحليل اللغوي التي يستند عليها خبراء الأدلة الجنائية اللغوية في سياق تحقيقاتهم في الجرائم التي

يُسند إليهم فك طلاسمها ، وقد إخترنا واحداً من الأحداث التي صاحبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي شهدتها مدينة «نيويورك». فقبيل احداث الهجوم علي برجى مركز التجارة العالمي في «نيويورك» في الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، تم إرسال ثلاث رسائل ملوثة بفيروس الجمرة الخبيثة «Anthrax» لعناوين ثلاث جهات شهيرة في الولايات المتحدة: فقد تم إرسال واحدة من تلك الرسائل إلى أحد اعضاء مجلس الشيوخ المقيمين في العاصمة «واشنطن» ، والأخرى للصحفي «توم بروكو» أحد أفراد طاقم تلفزيون NBC، أما الثالثة فقد تم إرسالها على عنوان أحد كبار محرري صحيفة «نيويورك بوست». وقد كانت الرسائل الثلاثة تحمل تاريخ التاسع من سبتمبر 2001 وكلها محفوظة داخل مظاريف مكتوبةً بأسلوب الكتابة المائل (Italics) وبالخط البارز (Block style) والحروف الكبيرة (Capital letters). وفي شهر اكتوبر أسندت سلطات التحقيق الأمريكية لثلاثة من خبراء الأدلة اللغوية الجنائية مهمة التعرف على هوية مُرسل تلك الرسائل الثلاثة. وفي سياق تحليلاتهم وضع الخبراء ثلاثة فرضيات في سعيهم للكشف عن هوية مرسل الرسائل الثلاثة وهي :

ان مُرسل الرسائل أمريكي يتخفي في شخصية أجنبي
أن مُرسل الرسائل أجنبي يتخفي في شخصية أمريكي
أن مُرسل الرسائل أجنبي يعتمد استخدام أنماط لغوية دون مستوى كفاءته اللغوية على سبيل التضليل وإبعاد الشبهة عنه. وفي سياق سعيهم لإثبات صحة هذه الفرضيات أو نفيها ، عكف العلماء الثلاثة على دراسة الرسائل من منظور أربعة من فروع علم اللغة:
- المنظور الأول: هو منظور علم اللغة النفسي:

ومن خلال ذلك، خلصوا إلى أن تاريخ الرسائل يوحي بوجود علاقة بينها وبين حادثة برجى مركز التجارة العالمي. وهي علاقة تبدو ضمناً كعلاقة مؤكدة بين الحدثين. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه يمكن في مجال علم النفس اللغوي إجراء التحليلات باستخدام البصمات الصوتية للمُشتبه بهم للتعرف على هوياتهم ومساعدة سلطات إنفاذ القانون على إلقاء القبض عليهم. علاوةً على ذلك يمكن لعلم النفس اللغوي أن يكشف عن خيوط من شأنها أن تقود إلى الجاني من خلال ملاحظة مدى مألوفية الضحية بأسلوب

يُعتقد إعتقاد معقول ، بأنه أسلوب الجاني ، كما هو الحال عند كتابة أحد الموظفين لرسالة تهديد لإدارة الشركة التي يعمل بها ، وكثيراً ما تخون مثل هذه الرسائل صاحبها دون أن يشعر حيث تقود التحقيقات إلى أن المشتبه به ليس شخصاً غريباً ، بل هو من أهل الدار.

- المنظور الثاني: هو منظور الهجاء (Spelling) :

فكتابة كلمة (penicillin) التي وردت في الرسائل بهجاء أمريكي (penacillin) يوحي بأن مُرسل الرسائل من أصل أمريكي ، لأن هذه هي طريقة إملاء هذه الكلمة التي تميز الأمريكيين عن غيرهم من المتحدثين بالإنجليزية. كما أنه ليس بعربي ، لأن الناطقين باللغة العربية قد عُرف عنهم أنهم يُسقطون أصوات الحروف المتحركة اللينة (lax vowel sound) في سياق كتابتهم للكلمات من هذه الشاكلة. كما لاحظ الخبراء خطأ آخر يُرجح فرضية ان مُرسل الرسائل من المتحدثين الأصليين باللغة الإنجليزية ، وهو كتابة عبارة (cannot) ، إذ لا يشيع عند الأمريكيين كتابتها هكذا متلاصقة كأنها كلمة واحدة، بل درجوا على كتابتها ككلمتين متباعدين (can not) ، وذلك خطأ لا يقع فيه من تعلموا الإنجليزية.

- المنظور الثالث: هو منظور علم نظم الجمل (Syntax) :

الذي يُعنى بترتيب الكلمات، وعلم الدلالة والذي يُسمى أيضاً علم المعاني (semantics). فقد لاحظ خبراء الأدلة اللغوية الثلاثة ورود عبارة (THIS IS NEXT) في إثنتين من الرسائل الثلاثة . وهي عبارة إستهلالية للإنتقال من موضوع إلى آخر . وقد أثار ذلك جدلاً بينهم ، حيث رأى أحدهم أن ذلك خطأ مُتعمدٌ قصد منه التضليل . كما تضمنت إحدى الرسائل عبارة (We have this anthrax to offer) ، أي (نحن لدينا هذه الجمرة الخبيثة لنقدمها) ، وهي عبارة تنم عن أسلوب التجديف وإدعاء الألوهية الذي يجري به مُرسل الرسالة عبارة وردت في الإنجيل بشأن القربان المُقدس نصها (We have this bread to offer) ، وترجمتها (نحن لدينا هذا الخير لنقدمه) . ويعضد استخدام هذه العبارة فكرة أن الهجمات ضد مركز التجارة العالمي كانت بمثابة حرب مقدسة من منظور منفيها .

- المنظور الرابع: هو منظور تحليل الخطوط (handwriting analysis):

أوحى إستخدام الحروف الكبيرة (Capital letters) والخط البارز (Block style) في جميع نصوص الرسائل، إلى جانب الكتابة بالخط المائل (Italics) على مظاريف الرسائل الثلاثة في بادئ الأمر بأن مُرسل الرسائل ليس من الناطقين الأصليين باللغة الإنجليزية، ومن المحتمل أن يكون عربياً مستوى لغته الإنجليزية مُتدني. كما تم لاحقاً إستبعاد إحتمال أن يكون ذلك من باب تمويه شخصية الكاتب، لأن الطلبة العرب لا يستخدمون الحروف الكبيرة عندما يكتبون باللغة الإنجليزية. وإنتهي الأمر إلى إفتراض ان مُرسل الرسائل إرهابي امريكي يتخفى في شخصية عربي لا يجيد اللغة الإنجليزية. وعلى الرغم من أنه قد تم تحليل الخصائص اللغوية الأخرى للرسائل الثلاثة دون أن يُلصق التحليل التهمة بالعرب أوالمسلمين على وجه العموم، فقد اوردنا هذا النموذج لتبصير القارئ بالكيفية التي يتم بها إستخدام السمات اللغوية في التحليل الجنائي في إطار علم اللغة العدلي.⁽¹⁴⁾

خبير علم اللغة العدلي بوصفه شاهد خبرة:

تختلف معايير قبول أداء خبير علم اللغة لشهادته بوصفه خبير أمام المحكمة من دولةٍ إلى أخرى، فبريطانيا و استراليا، مثلاً تطبقان نفس المعايير، إذ تعتمدان معيار خبرة الخبير دون النظر للطريقة التي يستند عليها في إبدائه لرأيه. لذلك فإن النظام في هاتين الدولتين يقوم على الإستعانة بالخبير وقبول شهادته طالما أن المحكمة مقتنعة بأنه مؤهل لأداء الشهادة وإبداء رأي شاهد الخبرة من حيث مؤهلاته العلمية ومعارفة وتدريبه العملي، شريطة أن يعبر عن رأيه إستناداً إلى المعرفة العلمية والخبرة العملية. والعُرف السائد في هذه الدول، هو أنه طالما أثبت الخبير في سيرته الذاتية أنه قد سبق له أن مارس عمله أمام إحدى المحاكم وقبلته، فلا يجوز لمحكمةٍ أخرى أن تعترض على مثوله أمامها كشاهد خبرة.⁽¹⁵⁾

أما في الولايات المتحدة، فتخضع كفاءته ووثوقية الأساليب التي يستخدمها شاهد الخبرة لفحص دقيق من جانب المحكمة، وهو أمر قد يستغرق عدة ساعات. وحتى بعد السماح للخبير بالإدلاء بشهادته، يجوز للقاضي و/او هيئة المحلفين أن تقررأن شهادته ليست مفيدة، أو أنها ليست مناسبة، وعليه لا يجوز الأخذ بها في قرار المحكمة او هيئة المحلفين. ومن بين هذه الأحوال

حالة إقتناع المحكمة أو هيئة المحلفين بأن الأساليب التي إستند إليها الخبير في شهادته غير مقبولة. و خلاصة القول أن المحاكم الأمريكية تشترط لمقبولية شهادة الخبرة التي يدلي بها خبراء اللغة أن تكون مرتكزة على مبدأ علمي معترف به ويلقي قبولاً عاماً في المجال الذي ينتمي إليه⁽¹⁶⁾ ، وإن كانت محكمة «غوانتانيمو» قد أغفلت هذا الشرط ، حيث طعن ممثل الدفاع عن «مصطفى أحمد الهوساوي» المواطن السعودي المُنْتَهَم بالإشتراك في هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في إجادة المترجم الذي إستعان به المحكمة للغة العربية، و ثبتت في وقت لاحق وجاهة ذلك الطعن.⁽¹⁷⁾

مكانة الترجمة بأنواعها في مضمار علم اللغة العدلي:

برزت أهمية الترجمة بشقيها الشفاهي (أي الترجمة التبعية والترجمة الفورية) والتحريري في السياقات القانونية من خلال حاجة قطاع الأعمال لها كوسيلة للتفاهم بين المتعاملين الذين يتحدثون لغاتاً مختلفة في هذا القطاع. وكثيراً ما تنشأ نزاعات في قطاع الأعمال مردّها إلى ما يُعتقد بأنها أخطاء شابت الترجمة. وعند إحالة مثل هذه النزاعات إلى المحاكم للفصل فيها تبرز الحاجة للمترجمين لمساعدة المحققين والقضاة في حسم تلك النزاعات، مما يفرد للترجمة حيزاً مُقدراً في ساحة علم اللغة العدلي. وقد برزت أهمية الترجمة كنشاطٍ معترف به منذ محاكمات «طوكيو» و«نوريمبيرج» التي ما كان لها أن تجري لولا وجود الترجمة. غير أن نتائج البحوث التي تمت لاحقاً في مضمار الترجمة القانونية أظهرت وجود مشكلةٍ تكثف دور الترجمة كأداةٍ للتحقيق في الجرائم ومحاكمة مرتكبيها . والمشكلة هي عدم وجود مترجمين شفاهيين وتحريريين على قدرٍ من الفهم والتدريب القانوني الذي يؤهلهم للمشاركة في التحقيقات التي تضطلع بها الشرطة وما يليها من محاكمات. وقبل أن يتشعب عمل المترجمين في السياق القانوني إنحصر دورهم في مساعدة المحققين في التحقيقات التي يجهل أحد اطرافها لغة التحقيق . وكذلك مساعدة المحققين في فك طلاسم الجرائم التي يستند إرتكابها إلى أساليب لغوية، إلى جانب مساعدة القضاة في التفاهم مع المتهمين والشهود وغيرهم ممن لا يجيدون لغة المحكمة. ولم يقتصر دور المترجمين في المجال القانوني على تسهيل التواصل ، بل إمتد دورهم إلى الإستعانة بهم للإدلاء بشهادات الخبرة في المسائل اللغوية ذات الطابع النزاعي حيث يجادل كل طرف بصحة ترجمة ما ورد في الوثائق

موضوع النزاع لصالحه. وفي مجال تحكيم نزاعات العقود ، كثيراً ما برزت الحاجة لإحالة النزاعات إلى مُحكمين مترجمين للفصل فيها.
دور المترجم بوصفه شاهد خبرة

نصت الكثير من التشريعات الوطنية والدولية على جواز ، بل وجوب الإستعانة بالمترجمين للبت في المنازعات الناشئة بشأن صحة الترجمة. وقد أوصدت الكثير من الإتفاقيات والعقود الباب الذي تلج منه مثل هذه النزاعات من خلال النص على حجية وسيادة اللغة التي يتم بها تحرير الوثائق عند بروز نزاع حول تطبيق او تفسير اي من بنود الإتفاقية او العقد.

عند إستدعائه للمحكمة لتقديم شهادته بوصفه خبير ، ينبغي على المترجم أن يتأكد من ثلاثة اشياء جوهرية : أولها أن يكون مُلماً بقواعد الإثبات، وثانيها انه قد أعد نفسه إعداداً جيداً للمثول أمام المحكمة ، ويكون ذلك بقراءة الشهادة التي سيُدلي بها عدة مرات حتى يتيقن من إتقانه لمضمونها إستعداداً للإستجواب Cross-examination الذي سيخضع له من جانب المحامين وممثل الإدعاء وغيرهم ، كما يجب عليه في سياق إستعداداته هذه أن يصطحب معه إلى قاعة المحكمة المعاجم وغيرها من المراجع التي إعتمد عليها في ترجمته أو شهادته ، أو على اقل تقدير أن يُعد قائمة توثق المعلومات التي تيسر الرجوع إلى هذه المراجع.

أما الإعتبار الثالث ، فهو انه عليه أن يدرك حدود دوره كمترجم أو شاهد خبره . وفي ذلك عليه اي يبتعد عن لغة الإستنتاج ، إلا إذا طلب منه القاضي ذلك ، أو المحامي أو ممثل الإدعاء ، أو غيرهم ، وتكون إستجابته لمثل هذ الطلب رهينة بموافقة القاضي. وفي سياق دورهم كشهود خبرة امام المحاكم ، تواجه المترجمون العديد من المشاكل التي تواجه رصفائهم من خبراء مجالات علم اللغة العدلي الآخرين ، وأهمها عدم إعتيادهم على سياقات المحاكم وأجوائها وأعرافها ، سيما في غياب التدريب النوعي على قواعد العمل في المحاكم عن مناهج تدريب المترجمين. ومن تبعات هذا الغياب عدم معرفة المترجمين بأنماط الترجمة الجائز إستخدامها في السياق العدلي، وتلك المحرم إستخدامها في هذا السياق. وتقريباً للصورة ، نأخذ مثال الترجمة المزدوجة Couplet translation وهي أسلوب من أساليب الترجمة يلجأ إليه المترجم للتعامل مع الألفاظ المرتبطة بثقافة معينة دون ثقافة أخرى Culture-bound expressions مما

يجعلها تغيب عن قائمة مفردات اللغة التي تنتمي إلى تلك الثقافة. وتتكون الترجمة المزدوجة من ترجمة صوتية (Transliteration) تتبعها ترجمة تفسيرية للكلمة أو العبارة التي تمت ترجمتها صوتياً. فمثلاً في سياق ترجمة الجملة العربية: (يقوم الإمام في المجتمع المسلم بعدة أدوار إجتماعية إلى جانب دورة الديني) ، يلزم غياب كلمة (إمام) عن الثقافة الإنجليزية المترجم باللجوء إلى الترجمة المزدوجة حيث يقوم بإحلال أصوات الحروف التي تتشكل منها كلمة (إمام) بمرادفات الصوتية في اللغة الإنجليزية ومن ثم يقوم بتفسير كلمة (إمام) فتصبح الترجمة هكذا:

The Imam (prayers' leader) in a Muslim community plays several social roles, in addition to his religious role

إلا أن المترجمين يُحذرون من مغبة اللجوء لمثل هذا النوع من الترجمة عندما يتعلق الأمر بكلمة جدلية مُختلف في تفسيرها حسب منظور المفسر ، لأنه إن فعل ذلك فسوف يفسر الكلمة من منظوره وليس من منظور محايد موضوعي وغير ذاتي ، كما تقتضي الشهادة. وسوف نعرض لتفاصيل هذه المسألة في الجزء التالي.

مشكلة ترجمة المصطلحات الجدلية الدلالة المرتبطة بالثقافة في سياق التحقيقات الجنائية والمحاكمات: نموذج مصطلح «الجنجويد»
تقع المصطلحات الجدلية الدلالة ضمن مجموعة الألفاظ المُسماة بالألفاظ المرتبطة بثقافة معينة دون ثقافة أخرى Culture-bound expressions ، كما أسلفنا القول ، مما يجعلها تغيب عن قائمة مفردات اللغة التي تنتمي إلى تلك الثقافة. وممكن الخطر في ترجمة هذه الألفاظ أنها مُتنازع على دلالتها على مستويين:

أولهما: مستوى اللغة المنقول منها: (Source Language). وفي هذا الصدد لا يكون هنالك إجماع بين المتحدثين بنفس اللغة بشأن دلالة اللفظ المعين. ثانيهما: مستوى اللغة المنقول إليها (Target Language). وفي هذا الصدد يؤدي غياب اللفظ المعني عن قائمة ثقافة اللغة المنقول إليها إلى عدم وجود مرادف له في قائمة مفردات اللغة التي تنتمي إليها تلك الثقافة. وتظهر إشكالية ترجمة مثل هذه الألفاظ في سياق التحقيقات الجنائية والمحاكمات حيث يقتضي الأمر أن تستند محصلة هذين النشاطين القانونيين

على دلالاتٍ قطعية غير قابلة لتعدد التأويلات. ويتمثل مصدر إشكالية ترجمة مثل هذه الألفاظ إلى لغةٍ أخرى في أنه لا يكون هنالك مخرج للمترجم سواء اللجوء للترجمة المزدوجة التي تقوم - كما أسلفنا القول- على ترجمة صوتية للكلمة تتبعها ترجمة تفسيرية لها. وهنا يكون بيت الداء، حيث يفسر المترجم الكلمة، في غياب دلالةٍ متفق عليها بين المتحدثين باللغة المنقول منها، حسب منظوره الذي قد يجافي الحقيقة. ومن أبرز النماذج التي نسوقها في هذا المقام كلمة «جنجويد» وما أحدثته من لغطٍ وإرباك في سياق التحقيقات الجنائية في إنتهاكات حقوق الإنسان التي شهدها إقليم دارفور. ويشير تتبع أصل هذه الكلمة وتاريخها إلى أنها لفظ مصكوك من كلمتين «جن+جواد». وشاع إطلاقها في اللهجة العربية الدارفورية على قطاع الطرق وغيرهم من المتفلتين الذين يشنون غارتهم على الأمنيين وهم يمتطون صهوات الجياد/ ظهور الإبل بغض النظر عن إنتمائهم القبلي أو لون سحتهم. غير أن هذه الكلمة أصبحت تُستخدم من جانب كل الفرقاء في الصراع الدارفوري كأداةٍ لوصم الآخر الجانب وتجريمه. ولما كانت التحقيقات التي قامت بها منظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الحقوقية الدولية تعتمد على الترجمة من العربية إلى اللغات الأوربية سيما الإنجليزية، طفت إلى السطح إشكالية هذا المصطلح وتأثيراته السلبية على تحديد هوية الجناة ومن ثم على مصداقية التحقيقات على وجه العموم، وهو أمر لفتت الأنظار إليه أدبيات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان. فقد حفلت وثائق هذه المنظمات وكتابات خبراء النزاعات المعنيين بقضايا إنتهاكات حقوق الإنسان في دارفور بالعديد من الملاحظات بشأن جدلية مصطلح «الجنجويد» نورد أدناه بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر: (18)

فقد رأت منظمة حقوق الإنسان المُسماة «The justice Africa Human Rights Organization»: «أن نزع السلاح الشامل والقسري تكتنفه المخاطر في أحسن الأحوال، أما في أسوأ الأحوال، فإنه قد يكون عملاً مستحيلاً، فقبل الإقدام على نزع السلاح، هنالك حاجة لتحديد تعريفٍ عملي لما تعنيه كلمة «جنجويد». أما خبير النزاعات أليكس ديوال فقد نقل في كتابه «Darfur and the Search for Peace» عن «على حقار» المحلل المُختص بالنزاعات في دارفور قوله: «ليس هنالك ثمة إتفاق على تعريف وأصل كلمة «جنجويد». (19)

أما منظمة «هيومن رايتس ووتش» فتري: «انه يبدو على نحو متزايد أنه بينما يستخدم الضحايا كلمة «جنجويد» لوصف اي مهاجمٍ مُسلحٍ، فإن هذ التسمية خاطئة، لأن هذا الوصف ينطبق على مجموعتين على أقل تقدير، هما: المليشيات التي تدعمها الحكومة والعناصر الإنتهازية التي تستغل فرصة الإنفلاتات الأمنية وإنهيار حكم القانون والنظام لشن غاراتها الرامية إلى نهب قطعان الماشية».⁽²⁰⁾

كما لاحظت مجموعة الأزمات الدولية أن مصطلح «الجنجويد» قد ظل لعدة عقود يُستخدم لوصف المتفلتين الذين يغيرون على القرى لسرقة الماشية. وهم في واقع الأمر مجرد مجرمين منبوذين من جانب مجتمعاتهم أياً كانت بسبب خروجهم على الأعراف والقيم القبلية.⁽²¹⁾ وقد شكت لجنة التحقيق الوطنية السودانية من أن ضيائية مصطلح «الجنجويد» قد ألقّت بظلالها على القرارات الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان في حق حكومة جمهورية السودان.⁽²²⁾

كما أفاد «جولي فياينت» على لسان قائد القيادة الغربية بالقوات المسلحة السودانية أنه يستحيل إعتقاد معيار الإنتماء القبلي في تحديد هوية «الجنجويد» لشيوخ الظاهرة في أوساط القبائل العربية وكذلك غير العربية.⁽²³⁾ موجّهات ترجمة المفردات الجدلية الدلالة في سياق التحقيقات والمحاكمات الجنائية.

الأصل في الترجمة في كل الأحوال، وعلى وجه الخصوص في السياق العدلي الحياد. فكما أن القاضي لا يقضي بعلمه، فإن المترجم لا يركن إلى علمه ومعرفته وقناعاته الشخصية لحسم جدلية دلالة مصطلح غير مُجمع على دلالاته في سياق عمله في التحقيقات والمحاكمات الجنائية. وعليه إتباع الجهات التالية: أولاً: سياق الترجمة التحريرية لمستندات التقاضي ومحاضر التحقيقات الجنائية.

إذا أضطر المترجم إلى اللجوء إلى الترجمة المزدوجة (ترجمة صوتية+ترجمة تفسيرية)، فعليه أن يكون مُدركاً لحقيقة أنه يقوم مقام المستشار للمحكمة وألجنة التحقيقات الجنائية التي أوكلت إليه ترجمة الوثائق المعينة. وفي هذه الحالة عليه، عند التعامل مع الشق التفسيري للترجمة، إلا يورد خياراً واحداً، أو يورد الخيار الذي يؤمن بصحته على المستوى الشخص، بل يتوجب عليه أن

يورد كل الخيارات الشائعة بشأن دلالة المصطلح المتنازع عليه. وحتى نفهم هذه القاعدة التي تحكم عمل المترجم، دعنا نفترض أن المترجم قد كُلف بترجمة الشهادة التالية التي أدلت بها امرأة لمحقيقي البعثة المشتركة للأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي في دارفور» يوناميد« : (24)

«بينما كنت أجلس مع زوجي وأطفالي أمام منزلنا، هجم علينا الجنجويد، وقتلوا زوجي واضرمووا النار في منزلنا»

While I was sitting with my husband & children in front of our house,
we were attacked by the Janjaweed (Arab/dark skin Darfuri militiamen
.on horse/camel backs) who killed my husband & set our house a blaze

نلاحظ في هذه الترجمة أن المترجم في سياق تطبيقه للترجمة المزدوجة لغياب مرادف لكلمة «جنجويد» في الإنجليزية، بدأ أولاً بالترجمة الصوتية (Janjaweed) وأتبعها بترجمة تفسيرية تورد كافة ما يُشاع عن دلالة المصطلح، ولم يورد خياراً واحداً ((backs)). تاركاً الأمر للمحققين للقيام بالتحقق من هوية المهاجمين على وجه التحديد، هل هم من عرب دارفور أم من أفارقتها «الزُرقة».

أما، إذا كثرت الدلالات التي تُشاع عن دلالة المصطلح، فيمكن للمترجم أن يفرد حاشية يلفت فيها الإنتباه إلى جدلية المصطلح وعدم الإتفاق عليه، ويورد كل ما يُشاع عن ذلك.

ثانياً: سياق الترجمة الشفهية (الفورية - التتبعية) خلال جلسات المحاكمة والتحقيقات الجنائية

تحكم ترجمة المصطلحات الجدلية غير المتفق على دلالتها في سياق جلسات المحاكمات والتحقيقات الجنائية القاعدة التي توجب على المترجم الإكتفاء بالشق الصوتي من الترجمة، والإبتعاد عن الشق التفسيري، تاركاً ذلك للمحقق/القاضي ليسأل الشخص المائل أمامه عما يعنيه بالمصطلح المعين بناءً على ما شاهده. دعنا الان نطبق قاعدة الإكتفاء بالترجمة الصوتية والإمتناع عن التفسير على نفس المثال السابق:

«بينما كنت أجلس مع زوجي وأطفالي أمام منزلنا، هجم علينا الجنجويد، وقتلوا زوجي واضرمووا النار في منزلنا»

While I was sitting with my husband and children in front of our
house, we were attacked by the Janjaweed, who killed my husband & set
.our house a blaze

نلاحظ في هذه الترجمة الشفهية أن المترجم قد إكتفى بالترجمة الصوتية (Janjaweed)، تاركاً الأمر للمحقق/القاضي ليسال الشخص المائل أمامه عما يعنيه بمصطلح «الجنجويد» إستناداً إلى ما شاهده.

أما إذا ما إفترضنا جدلاً أن المحقق/القاضي أراد الإستعانة بالمترجم لتحديد دلالة مصطلح الجنجويد بإعتباره ضمناً خبيراً مستشاراً للمحكمة ، فعلى المترجم أن يلزم الحيطة والحذر، وذلك بإتباع الخطوات التالية في رده على سؤال المحقق/القاضي:

أولاً: أن يفرغ شهادته من قيمتها القانونية ، طالما أنه لم يكن شاهداً عيان على ماجرى، ويتم ذلك بتحويل شهادته إلى شهادة سماعية « Hearsay من خلال تصديرها بعبارة «Who are said to be.....» أي «يُقال» ثانياً: أن يورد كل ما يُشاع عن دلالة المصطلح ، فيكون رده على سؤال المحقق/القاضي له : من هم «الجنجويد»؟ ، What are the Janjaweed هو :

The Janjaweed are said to be (Arab/dark skin Darfuri militiamen) (on horse/camel backs) .»

من خلال صيغة الإجابة هذه ، يكون المترجم قد قام بدوره كاملاً بصفته غير المعلنة مستشاراً للمحقق/القاضي ، دون أن يحسم الجدل بشأن دلالة المصطلح غير المتفق على دلالاته إستناداً على علمه ومعرفته.

كيف يدي خبر اللغة بشهادته امام المحكمة

يجد الكثير من خبراء اللغة غير المعتادين على اجواء المحاكم صعوبة في الإدلاء بشهاداتهم بوصفهم شهود خبرة امام المحاكم . وأهم مشكلتين تواجهان هذه الفئة هما : أولاً ، مشكلة التفاعل مع المشاركين في القضية ، وعلى وجه الخصوص بعض المحامين وممثلي الإدعاء والذين قد تدفعهم أهدافهم أحياناً إلى الخروج عن مألوف أخلاقيات مهنة القانون ، فيعمدوا إلى إساءة إستخدام شهادة الخبير أو تحويلها لأغراض إثبات وقوع الجرم أو إثبات البراءة حسبما يقتضي الحال . أما المشكلة الثانية ، فهي أن الخبير عليه أن يتعامل مع قواعد التفاعل داخل المحكمة غير المألوفة لديه، فالمحامون يطرحون الأسئلة وكذلك

المدعون، بينما يراقب القاضي وأعضاء هيئة المحلفين ما يقوله الخبير في إجابته عن الأسئلة التي تُطرح عليه بإعتباره شاهداً مطلوب منه ان يخاطب القاضي وهيئة المحلفين مباشرة عند إجابته ، والأكثر إرباكاً من كل ذلك خضوع شاهد الخبرة للمناقشة والإستجواب والإستجواب المضاد من كلا الطرفين في القضية. عليه ، فان خبير الأدلة اللغوية عليه كتابة الشهادة التي ينوي الإدلاء بها قبل تلاوتها أمام المحكمة . وفي ذلك يمكنه أن يختار واحداً من أسلوبين من أساليب التعبير عن رأيه او كليهما، وهما:

التعبير عن الراي في سياق شهادة الخبير بإستخدام الأسلوب الدلالي:

دل واقع الحال على أن الكثيرين من خبراء علم اللغة العدلي يجدون صعوبة في التعبير عن آرائهم في سياق شهادتهم في صورة إحتتمالات حسابية. ويدفعهم ذلك إلى إعتداد المنهج الدلالي في الإدلاء بشهاداتهم. إن يكتفون بالإفصاح عن آرائهم بشأن دلالات الجمل المُستخلصة من مختلف مولدات المعنى من قواعد نحوية ومعاني الكلمات وترتيبها ودلالات أصواتها وغيرها، دون ان يوضحوا للمحكمة كيفية قياس قوة رأيٍ معين ، أو كيفية تحديد أرجحية قول معين من بين قولين إستناداً لقواعد الترجيح القانونية ووزن الإحتتمالات للوصول إلى رأي يقيني فوق مستوى الشك المعقول.

غير أن عدداً متزايداً من خبراء اللغة قد أصبحوا، مع تنامي خبراتهم، يرفقون مع شهاداتهم المكتوبة ملحقاً يضم جدولاً للقياس الدلالي يساعد المحكمة على تقييم درجة الثقة التي يُبدئ بها الخبير راي معين . ويحتوي جدول قياس درجة الثقة على عمودين يتضمن أحدهما رقماً يمثل درجة اليقين التي يبدئ بها الخبير الرأي المعين ، بينما يضم العمود الآخر أسلوب التعبير عن درجة هذه اليقين بلغة الكلام. وسنتفرض لغرض توضيح مضمون جدول القياس الدلالي أدناه ان الخبير قد طُلب منه تحديد صاحب الصوت التي ورد في مكالمة هاتفية في سياق التحقيق في قضية تهديد:

اسلوب التعبير	درجة اليقين
اشعر بأنني على قناعة تامة بأن صاحب الصوت هو سايمون جون	5
أرى انه من المحتمل جداً أن يكون صاحب الصوت هو سايمون جون	4
أرى انه من المحتمل أن يكون صاحب الصوت هو سايمون جون	3
أرى انه هنالك احتمال إلى حد معتدل أن يكون صاحب الصوت هو سايمون جون	2
أرى أنه هنالك احتمال أقوى في الا يكون سايمون جون هو صاحب الصوت	1

التعبير عن الراي في سياق شهادة الخبير باستخدام الأسلوب الإحصائي:

يشعر الكُتاب الذين يعارضون الأسلوب الدلالي بأن المشكلة التي ينطوي عليها هذا الأسلوب ليست إبتعاده عن الموضوعية وجنوحه نحو الذاتية فحسب ، بل أيضاً في أنه قد يكون أسلوباً غير ملائم لأغراض المحاكم . وإستناداً على هذا الرأي ، يرى هؤلاء الكُتاب أن افضل اسلوبٍ يعتمد الخبير في شهادته هو الإسلوب الإحصائي . ووفقاً لهذا الأسلوب يمكن ان تنطوي شهادة الخبير على عنصر حسابي حاسم يتعلق بمدى احتمال صحة الفرضية المعينة . فمثلاً يذكر الخبير في رأيه مثلاً ، أنه يميل بنسبة كذا في المئة إلى القول بأن صاحب الصوت هو سايمون جون نظراً لقوة البينة اللغوية المعينة التي رجحتها الأدلة الإحصائية .⁽²⁵⁾

أشهر القضايا التي تم فيها الإحتكام إلى علم اللغة العدلي :

سجل خبراء علم اللغة العدلي الكثير من الإنجازات المتمثلة في فك طلاسم العديد من الجرائم الغامضة التي لم يكن بالإمكان التوصل إلى الجناة فيها بإستخدام وسائل الإثبات التقليدية المألوفة ، إلى جانب قضايا عديدة تم حسم الجدل فيها بوسائل الإثبات اللغوية . ونستعرض أدناه ثلاثاً من هذه القضايا:

القضية الأولى: إختطاف قاصر للحصول على فدية:

جرت وقائع هذه القضية في عام 1979 بولاية «إلنوي» الأمريكية عندما إختطف أحد المجرمين قاصر. وقد طلب من خبير الأدلة الجنائية اللغوية «روجر شوي» أحد رواد علم اللغة العدلي فك طلاسم تلك القضية سيما وان الخاطف لم يترك وراءه أي اثر أسوى الورقه التي كتب عليها تهديده وطلب الفدية.

قام «شوي» بإخضاع مضمون ورقة التهديد لمعايير الإثبات اللغوي ، وتوصل من خلال التحليل إلى عدة معلومات: اولها أن الخاطف من بلدة «آكرون» بولاية «اوهايو»، وانه قد تعمد إرتكاب بعض الأخطاء اللغوية على سبيل التضليل ، فمثلاً تعمد الخطأ في تهجي كلمة (cops) وهي الكلمة المألوفة للشرطة في الدارجة الأمريكية ، فكتبها (kops) كما كتب (dautter) بدلاً عن (daughter) بينما أغفل كلمة (precious) وهي أكثر تعقيداً في الهجاء من سابقتها ، فكتبها بهجائها الصحيح . وقد إستنتج «شوي» من ذلك أن الخاطف قصد من تلك الأخطاء أن يعطي الإنطباع بانه شخص بسيط التعليم . وإمعاناً في التضليل، لم يشر الخاطف إلى أحد الأماكن بإسمة الشائع المألوف وهو مكان شاعت تسميته (بشريط الشيطان) فأشار إليه بعبارة وصفية (الشجيرات الممتدة على طول الطريق) . و(شريط الشيطان) إسم لا يستخدمه أحد سواء سكان بلدة «آكرون» ، وهو منهم ، حتى لا تركز الشرطة بحثها عن الجاني في هذه البلدة. وقد إنتهت التحقيقات بإلقاء القبض على عددٍ من المشتبه بهم من هذه البلدة وبمضاهاة الخطوط تم التعرف على الخاطف الحقيقي .⁽²⁶⁾

القضية الثانية: كولمان قاتل أفراد اسرته:

حدثت وقائع القضية الثانية في عام 2009 ، وهي تتعلق بشخص إسمه «كريس كولمان» ، وهو أب لطفلين . فجأة أخذ هذا الرجل يحدث زملائه في العمل بأنه ظل يتلقى تهديداتٍ بالقتل من مجهول من خلال بريده الألكتروني. وعاد في وقتٍ لاحقٍ ليخبرهم بأن التهديدات تعدت شخصه لتشمل افراد اسرته ايضاً. فقام بإتخاذ بعض التدابير الإحترازية ، ومنها على سبيل المثال ، أنه ابلغ جاره ضابط الشرطة بما يتعرض له ، وطلب منه تركيب كاميرة مراقبة لحمايته واسرته وإكتشاف أي تحركاتٍ مُريبة حول منزله. وفي أحد الأيام وبينما كان «كولمان» يمارس الرياضة في صالة الالعاب الرياضية القريبة

من منزله أجرى مكالمةً هاتفيةً مع زوجته، لكنها لم ترد على مكالمته، مما أثار قلقه على مصير أسرته، فإتصل بجاره ضابط الشرطة وطلب منه إستطلاع الأمر على مكروهٍ قد حدث لزوجته واطفاله. وعندما هرع الجار مفزوعاً إلى منزل «كولمان» هاله ما رأى، فقد وجد زوجة «كولمان» وطفليه جثثاً هامدة، وجدار المنزل ملوث باللون الأحمر الذي كُتبت به عبارة (لقد دفعت الثمن "U have paid"!....). إشتبهت الشرطة في بادئ الأمر «بكولمان» نفسه، غير انها لم تتوصل سوى لأدلة ظرفية تسوغ توجيه التهمة له. وقد إضطر ذلك الشرطة لإستدعاء خبيري الأدلة الجنائية اللغوية «روبرت ليونارد» و«جيمس فيتجزيرالد» المشهود لهما بالبراعة في فك طلاسم الجرائم الغامضة إستناداً على براعتها في إستخدام أساليب علم اللغة العديلي. ولم يمضي وقت طويل حتى إكتشف الخبيران وجود تشابه ما بين خط القاتل المفترض المكتوبة به العبارة التي على الجدران وخط «كولمان» نفسه. فقام «ليونارد» بتفتيش هاتف «كولمان» الجوال وتصفح الرسائل الالكترونية الصادرة منه وإليه، فلاحظ أن «كولمان» يختصر ضمير المُخاطب (you) بالحرف (U) في كل رسائله الألكترونية. كما لاحظ الخبيران أن «كولمان» دائماً ما يغفل وضع الفاصلة العليا () في الأفعال المنفية، فكان على سبيل المثال يكتب (cant- doesnt) بدلاً عن (Doesn't-can't) بذات الطريقة التي كُتبت بها في الرسائل التي إدعى «كولمان» ان الشخص المجهول الذي يهدده يرسلها له. وكان ذلك دليلاً كافية لإثبات تهمة القتل عليه، فتمت إدانته بجريمة القتل من الدرجة الأولى، فصدرت بحقه ثلاث أحكام بالسجن المؤبد.⁽²⁷⁾

القضية الثالثة: نزاع حول العلامة التجارية بين شركة ماكدونالد وشركة كواليتي إينز العالمية للفنادق:

تتعلق القضية الثالثة بنزاع حول العلامة التجارية نشب بين شركة ماكدونالد (McDonald) وشركة كواليتي إينز العالمية للفنادق (Quality Inns International). وقد تمثل جوهر النزاع في إدعاء شركة ماكدونالد أنه ليس من حقها إحتكار إسم (McDonald) فحسب، بل أيضاً أنها يحق لها إحتكار أول اسمها (Mc)، مما يعني حرمان الشركات الأخرى من إستخدام هذين الحرفين في علاماتها التجارية. وقد برز ذلك النزاع في عام 1987 عندما أعلنت شركة «كواليتي» عن إعتزامها إفتتاح سلسلة فنادق تحت مُسمى (McSleep).

فإعترضت شركة «ماكدونالد» على ذلك متذرعةً بملكيتها للسابقة اللغوية (Mc) على نحو حصري، مُعتبرةً أن خطة شركة «كواليتي» تنطوي على تعدد على علامتها التجارية ومحاولةً لإستغلال حُسن سمعة علامتها التجارية المميزة بحرفي (Mc)، فرفعت دعوى أمام إحدى المحاكم المعنية بالملكية الفكرية. وفي سياق دفاعها عن حُجتها ذكرت شركة «ماكدونالد» أنها بغرض تأكيد ملكيتها لعلامتها التجارية المبدوة بحرفي (Mc) أطلقت حملة إعلانية تحت مُسمى (Mc-Language) لتعليم الاطفال كيفية إشتقاق فعلٍ بإضافة اللاحقة اللغوية (ize) لحرفي (Mc) لتشكيل فعلٍ يعني (إنجاز الأفضل مثل ماكونالد). وقد رأى علماء اللغة الإنجليزية في خطوة شركة «ماكدونالد» هذه نوعاً من التسلط اللغوي الذي قد يهدد حق مستخدمي اللغة العاديين، وعلى الخصوص أولئك المنحدرين من أصولٍ إسكتلندية وأيرلندية الذين تكثر عندهم الأسماء المبدوة بالسابقة اللغوية (Mc) التي تعني (إبن)، فمثلاً إسم «ماكفرلين» يعني إبن «فرلين» و«ماكارثي» يعني إبن «كارثي». وقد خشى هؤلاء من أن يؤدي توجه شركة «ماكدونالد» هذا إلى حرمان ذوي الأصول الإسكتلندية والأيرلندية من إستخدام اسماءهم الشخصية كعلاماتٍ تجارية. وقد أخذ المحامون هذا الأمر على محمل الجد. فإتصل محامو شركة «كواليتي» للفنادق بعالم اللسانيات خبير الأدلة اللغوية «شوي» لمساعدتهم على التصدي لتوجه شركة «ماكدونالد» إستناداً على حجتين لغويتين: أولاهما أن السابقة اللغوية المكونة من حرفي (Mc) شائعة الإستخدام حتى في السياقات التي ليست لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بشركة «ماكدونالد»، وثانيتها أن أصل السابقة اللغوية (Mc) هو انها تعني كما اسلفنا القول (إبن) مما يعني أن لها معناها الخاص بها، وليس هنالك ما يبرر ربطها على وجه الحصر بإسم شركة «ماكدونالد». وقد إستخدم «شوي» منهجيةً في علم اللغة إحصائية تقوم على دراسة عدد كبير من النصوص للبحث عن اسماء الأعمال المبدوة بالسابقة اللغوية (Mc)، فخلص إلى وجود 56 إسماً على هذه الشاكلة. وإستناداً على ذلك، جادل «شوي» بان السابقة اللغوية (Mc) قد اصبحت شائعة في اللغة كمفردة أساسية وملائمة ومستقلة ومختصرة. وفي مواجهة تلك الحجج تعاقبت شركة «ماكدونالد» مع عددٍ من الباحثين في مجال التسويق لإجراء دراسةٍ حول مفهوم الجمهور للسابقة اللغوية (Mc) من خلال توزيع الإستبيانات وإجراء

المقابلات. وقد خلصت دراسة خبراء التسويق إلى نتائج مفادها أن المستهلكين في حقيقة الأمر يربطون السابقة اللغوية (Mc) بإسم شركة « مكدونالد » ، كما يربطون بينها وبين صفات الوثوقية والسرعة ورخص الثمن . وأمام هذه الحجج اصدر القاضي حكماً لصالح شركة « مكدونالد » يجوز لها الإنفراد بإستخدام السابقة اللغوية (Mc) وإحتكارها على نحو حصري.⁽²⁸⁾

الخاتمة:

هدفت هذه الورقة إلى التعريف بعلم اللغة العدلي بإعتباره أحد الأدوات المُستخدمة الإستخدام في المجال القانوني بشقيه التحقيقي والقضائي. وفي سبيل ذلك إستعرضت الورقة مفهوم علم اللغة العدلي ونشأته، كما أُلقت الضؤ على مجالاته . وفي سعيها لتقريب الصورة للقارئ أوردت الورقة بعض أشهر القضايا التي تم الإحتكام فيها إلى علم اللغة العدلي. وفي ذات السياق أوردت الورقة نموذجاً لتبيان أساليب علم اللغة التطبيقي التي يعتمد عليها خبراء الأدلة اللغوية في فك طلاسم القضايا المسنود إليهم التحقيق فيها.

إلى جانب ذلك تناولت الورقة عمل الخبير في المحكمة والدور المطلوب منه أداءه ، وفي هذا السياق تعرضت الورقة للترجمة بوصفها واحدة من مجالات علم اللغة العدلي . فإستعرضت دور المترجم بوصفه شاهد خبرة، مُشيرةً للإعتبرات التي يجب عليه اخذها في الحسبان في سياق إدلائه بشهادته. وفي سياق الترجمة أيضاً سلطت الورقة الضؤ على محاذير ترجمة المصطلحات المرتبطة بالثقافة سيما في سياق التحقيقات والمحاكمات الجنائية مستيعةً في ذلك بمثال واقعي أبرز المشاكل التي إكتنفت التعامل مع مصطلح «الجنجويد». وفي هذا الصدد أفرزت الورقة حيزاً مقدراً لموجهات ترجمة هذا النوع من المصطلحات.

التوصيات :

ولما كشفته الورقة من مشاكل تعترى عمل علماء اللغة في المحاكم ،فإنها توصي بإخضاع الراغبين من المتخصصين في اللغات والترجمة لدورات تدريبية لتبصيرهم بحدود دور مترجمي المحاكم ، وقواعد المثول إلى أمام المحاكم وموجبات وأعراف الإدلاء بالشهادة وكتابة تقارير الخبرة التي تستند عليها المحاكم في إصدار أحكامها، وهو أمر يقتضي تعريفهم بأبجديات علم الإثبات . إلى جانب ذلك لا بد من تدريب القضاة على كيفية التعامل مع خبراء اللغة

— علم اللغة العدلي: نقطة إلتقاء ثلوث اللغة والقانون والجريمة في معترك التحقيقات الجنائية - دراسة تعريفية —
بمن فيها المترجمين، إلى جانب تبصيرهم ببعض جوانب علم اللغة ، وعلى وجه الخصوص علاقة اللغة بالثقافة ومولدات الدلالة. ويوجب ذلك على مراكز اللغات والترجمة أن تفرد حيزاً في برامجها الخاصة بالترجمة القانونية لعلم اللغة الدلالي على وجه العموم ، والأعراف والسلوكيات التي تحكم أدلاء المترجمين وغيرهم من إختصاصيي اللغة بشهاداتهم بوصفهم خبراء أمام المحاكم.

المصادر والمراجع:

- (1) Cook, Guy.(2010): Applied Linguistics. Oxford: Oxford University Press. p. 8
- (2) Ramalinggam Rajamanickam & Anita Abdul Rahim: Forensic Linguistic Evidence and its Admissibility in Malaysia - International Journal of Basic & Applied Sciences IJBAS-IJENS Vol:13 No:04 p.6
- (3) "Centre for Forensic Linguistics". Aston University. Archived from the original on 27 September 2010.
- (4) Gibbons, John and Turell, MT. 2008. Dimensions of Forensic Linguistics. Amsterdam and Philadelphia: John Benjamin's Publishing Company
- (5) Malcolm Coulthard and Alison Johnson (2007): An Introduction to Forensic Linguistics Language in Evidence - Published by Routledge 2 Park Square, Milton Park, Abingdon, Oxon OX14 4RN PP.1718-
- (6) (5)Alison Johnson, Malcolm Coulthard. 2010. "Current debates in forensic linguistics". The Routledge Handbook of Forensic Linguistics. London: Routledge.
- (7) Gao, J. (2010). Review and prospects of the research of forensic linguistics in China. The Journal of Asian Social Science, 6 (10), PP.5575- CIA
- (8) Wikipedia, the free encyclopedia: Ted Kaczynski- Retrievable from: https://en.wikipedia.org/wiki/Ted_Kaczynski
- (9) Fraser, B., 1998. Threatening Revisited. Forensic Linguistics, No. 5 (2), pp. 159-173. <http://dx.doi.org/10.1558/sll.1998.5.2.159>
- (10) Oscar Pistorius trial: Evidence-BBC News-African service 16 April 2014- retrievable from; Oscar Pistorius-trial Evidence20BBCNews-files/world-africa-26417240.html
- (11) George Papcun: voice lineup. retrievable from:
- (12) <http://soundevidence.com/index.php?link=voicelineups>
- (13) Mohsen Ghasemi Ariani et al. / Procedia - Social and Behavioral Sciences 158 (2014) pp 222 - 225
- (14) Jordan, Sherilynn Nidever: Forensic Linguistics: The Linguistic Analyst and Expert Witness of Language Evidence in Criminal Trials (Aug. 2002-). A thesis presented to the Faculty of the School of Intercultural Studies, Department of TESOL and Applied Linguistics, Biola University.

- (15) Australian Evidence Act 1995 Sec (79)
- (16) Hardcastle. R. A. 1997. "Cusum; a Credible Method for the Determination of Authorship?" Science and Justice 37:2, 129138-.
- (17) Dr. Salah As-safi: Court interpreters; the missing link in Sudanese litigation System. 234. مجلة معهد العلوم القضائية- العدد الاول 2019 ص.
- (18) Washington Post report -by Peter Finn Washington Post Staff Writer.
- (19) David Hoile (2005): Darfur the Roa to Peace-TJ International Ltd,padstow,Cornwall.UK ibid
- (20) Empty Promises? Continuing Abuses in Darfur.sudan- Briefing paper, Human Rights Watch-New York -11 August,2004
- (21) Darfur Deadline; anew International action plan- Africa Briefing - African Crisis group - 23 august 2002 p.7
- (22) News article by Integrated Regional Information Network-UN officer for coordination of Humanitarian Affairs , Nairobi. 14 May ,2004
- (23) Julie Flint , cited in Alex De Wall :War in Darfur and the search for Peace -Cambridge ,Ma Harvard University press -2007.
- (24) Dr. Salah As-safi R. Albadawi (2016). - Introduction to Translation- Unpublishedlectures.
- (25) Aitken, C. 1995. Statistics and the Evaluation of Evidence for Forensic Scientists. Chichester: John Wiley.
- (26) Frankson. M.J. The Devil's Strip: A Case Study in Linguistic Forensic Evidence. Available online at <http://martinfrankson.com/201225/07//the-devils-strip-a-case-study-in-linguistic-forensic-evidence/>
- (27) Hitt. J. (2012, July 23). Words on Trial: Can linguists solve crimes that stump the police? Retrievable from; from<http://www.newyorker.com/magazine/201223/07//words-on-trial>
- (28) Malcolm Coulthard :Forensic Linguistics: the application of language description in legal contexts - [20102/](https://www.cairn.info/revue-langage-et-societe-20102--) , pp15 - 33 Retrievable form: <https://www.cairn.info/revue-langage-et-societe-20102-->